الأمم المتحدة

A/C.3/71/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
9 November 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيسة: السيدة فيغرزينوفسكا (نائبة الرئيس) . . . . . (بولندا)

المحتويات

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة(http://documents.un.org/).

16-17731 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع) (A/71/41)

(أ) **تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها** (تابع) (A/71/205، و A/71/206، و A/71/213، و A/71/253، و A/71/261، و A/71/277، و A/71/413)

(ب) **متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل** (تابع) (A/71/175)

١ - **السيدة جوبلي** (سويسرا): قالت إن حكومة بلدها قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل وأول بروتوكولين اختياريين ملحقين بها. وهي تعتزم التصديق على البروتوكول الثالث، وتشجع البلدان القليلة التي لم تصدق بعد على الاتفاقية وبروتوكلاتها الاختيارية أن تفعل ذلك. وتوفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما الغايتين ١٦-٢ و ٥-٢، نهجا واعدا فيما يتعلق بكثير من المشاكل العالمية المتعلقة بحقوق الأطفال، بما في ذلك العنف ضد الأطفال، والافتقار إلى الحصول على التعليم، والممارسات الثقافية الضارة من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال، والزواج المبكر والقسري. وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة للدراسة التي يدعو إليها قرار الجمعية العامة ١٥٧/٦٩، تمول الحكومة السويسرية وظيفة في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف لتيسير بدء تلك الدراسة. وينبغي للدول الأعضاء الأخرى أن تستجيب للدعوة إلى تمويل الدراسة.

٢ - وأشارت إلى استمرار وجود تحديات كثيرة في مجال الأطفال والنزاع المسلح. وقالت إن النزاعات المستمرة منذ أمد طويل شديدة الإضرار بالسكان المدنيين، وتسفر عن انتهاكات لحقوق الأطفال. فوفقا لما ذكره مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية، تسبب النزاع الدائر هناك في حدوث أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة، من بينها حالات وفاة آلاف من الأطفال. ويشير انتشار الهجمات على المستشفيات والمدارس في سياق النزاعات المسلحة في بلدان مثل سورية وأفغانستان واليمن إلى وجود استراتيجية متعمدة من جانب أطراف معينة. وتشكل هذه الهجمات، إلا في ظل ظروف استثنائية، انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.

٣ - **السيد رادوفسكي** (بولندا): قال إن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها ينبغي أن يظل هو الموجه للسياسات الاستراتيجية، رغم الأزمات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي حاليا. واتفاقية حقوق الطفل فريدة من حيث أنها تمنح، للمرة الأولى في التاريخ، الأطفال الحق في أن يُسمع إليهم. ويتضمن الإطار القانوني لبلده فيما يتعلق بحماية حقوق الأطفال أمين مظالم للأطفال. وهو يمثل مؤسسة حكومية مستقلة مسؤولة عن التمسك بحقوق الأطفال وفقا للاتفاقية وغيرها من الصكوك ذات الصلة.

٤ - وأضاف قائلا إن التحديات في مجال حقوق الأطفال ما زالت، رغم وجود هذه الهياكل، قائمة وتنشأ مشاكل جديدة، من قبيل مسألة حقوق الأطفال بالنسبة للتكنولوجيات الرقمية والاتصالية الجديدة. والأطفال المهاجرون عرضة للتأثر على وجه الخصوص. وبموجب القانون البولندي يمنح الأطفال المهاجرون غير المصحوبين جملة حقوق منها التمثيل القانوني والظروف المعيشية الكريمة، والمساعدة الاجتماعية. وتتخذ الحكومة البولندية جميع التدابير الممكنة للم شملهم على أسرهم، وهو ما يمثل أهم مساعدة يمكن تقديمها للأطفال المهاجرين.

٥ - **السيد مينيلي** (جنوب أفريقيا): قال إن الأطفال ما زالوا يُخطفون ويُجندون من أجل استخدامهم كرقيق

جنسي، ومساعدين، وحرَّاس، ومقاتلين مسلحين. ويموت كثيرون منهم في هذه العملية، ويُقتلع غيرهم من مجتمعاتهم ويعانون أذى عاطفيا ونمائيا وبدنيا ونفسيا يعجز عنه الوصف. ويثير القلق بوجه خاص قيام الجماعات المسلحة غير الحكومية بعملية تلقين عقائدي للأطفال. وإضافة إلى ذلك، تدمر التراعات المسلحة هياكل الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدول، وهو ما يعني أن الأطفال في المناطق التي تمزقها التراعات لا يحصلون على التعليم أو الخدمات الصحية، أو حتى المياه أو الغذاء المغذي، وهي عوامل تجعل الفقر أشد. ولا يمكن أن تكون هناك مغالاة، مهما قيل، في التشديد على أهمية حصول الأطفال على الخدمات الأساسية في بيئة تتوافر فيها السلامة والأمن. وما زالت حكومة بلده ملتزمة بالتنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، وكذلك تنفيذ الصكوك الأخرى ذات الصلة. فلكي تكون المجتمعات مستدامة وتنعم بالرخاء، يجب أن ينتعش الأطفال في بيئات تتوافر فيها السلامة.

٦ - **السيدة كوبيليني** (إيطاليا): قالت إن صغار السن تتاح لهم، من خلال خطة ٢٠٣٠، الفرصة لتشكيل التاريخ ورسم مسار مستقبل أكثر استدامة. وتوفر أهداف التنمية المستدامة نهجاً كلياً لتعزيز حقوق الطفل، ولكن يلزم اتخاذ إجراءات ملموسة لتحويل الأهداف إلى واقع. وتعطي حكومة بلدها أعلى درجات الأولوية لتعزيز حقوق الأطفال من الناحيتين التشريعية والعملية على السواء، لا سيما في أشد الأماكن حرمانا.

٧ - وأضافت قائلة إن إيطاليا قد صدقت، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن الإجراء المتعلق بالبلاغات، الذي يمكِّن الأطفال الإيطاليين من أن يقدموا مباشرة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل شكاوى عن انتهاكات حقوقهم إذا لم يجدوا حلا على الصعيد الوطني. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦ اعتمدت الحكومة خطة عملها الوطنية الرابعة بشأن حقوق الطفل ونمائه. وتحدد الخطة الكيفية التي ستنفذ بها إيطاليا الاتفاقية والكيفية التي تكافح بها جملة أمور منها فقر الطفل والأسرة وتكفل تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة.

٨ - وأخيرا، قالت إن إيطاليا قد عززت جهودها تجاه الأطفال المهاجرين واللاجئين الذين يدخلون أوروبا. وفي عام ٢٠١٦، وصل أكثر من ٢١ ٠٠٠ من القصَّر غير المصحوبين إلى شواطئ إيطاليا. وقد أعدت الحكومة اتفاقا بشأن الهجرة، يستند إلى التزامها الشديد بإنقاذ الأرواح في البحر ويتضمن أهدافاً ملموسة قابلة للتحقق تتعلق بالأسباب الجذرية للهجرة. وعززت أيضا برنامجا لإعادة التوطين يهدف إلى إنقاذ النساء والقصَّر غير المصحوبين، الذين تعتبرهم أشد المهاجرين ضعفا. ويجب معاملة الأطفال المهاجرين واللاجئين أولا وقبل كل شيء كأطفال، مع التركيز على حماية حقوقهم.

٩ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن حكومة بلده تعمل بهمة على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، التي ينبغي أن تصدق الدول الأعضاء جميعها عليها. وينطبق القانون الشامل الموجود في بلده بشأن حماية الأطفال والمراهقين على جميع الأطفال والمراهقين في أراضي الأرجنتين. والاتفاقية - التي ستقدم حكومة بلده تقريرها الدوري المقبل بشأنها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ - والقانون الوطني يمثلان نموذجاً للعمل يقوم على الاحترام المطلق لحقوق الأطفال. وإمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية مكفولة ببرنامج وطني للصحة الجنسية والإنجاب المتسم بالإحساس بالمسؤولية، أنشئ في عام ٢٠٠٢، وله تأثيرات إيجابية كثيرة، منها

المساعدة على الحيلولة دون حالات الحمل غير المرغوب فيه. وقد اعترف قانون صدر في عام ٢٠٠٦ بحق جميع الأطفال والمراهقين في الحصول على تثقيف جنسي شامل في المدارس.

١٠ - وذكر أن حكومة بلده قد أعلنت في مناسبات شتى أن مصطلحي ''البغاء'' و ''المواد الإباحية'' لا يمكن أن ينطبقا بالنسبة للأطفال وينبغي عدم استعمالهما في وثائق دولية، وينبغي الاستعاضة عنهما بعبارة ''الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال''. وأكد أن الأرجنتين تعارض معارضة راسخة استخدام الأطفال في النزاع المسلح وقال إنها من الموقعين على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاع المسلح، إضافة إلى صكوك دولية أخرى تتعلق بالأطفال والنزاع المسلح وعمل الأطفال القسري.

١١ - **السيدة كاستيو** (المكسيك): قالت إن المكسيك بلد فتي بحيث يمثل الأطفال والمراهقون فيه ثلث سكانه. وقد أصدرت حكومة بلدها، اتباعاً منها لنهج استباقي في حماية من هم الأشد ضعفا، قانونا وطنيا بشأن حماية الأطفال والمراهقين، ينفذ من خلال نظام وطني يتضمن إجراءات على كل من الصعيد الاتحادي وصعيد الولايات وصعيد البلديات.

١٢ - وأكدت أن المكسيك عاقدة العزم على أن تعزز، من خلال مشاركتها في اللجنة الثالثة، حقوق الأطفال، لا سيما عند تجاهلها مثلما تُتجاهل حقوق الأطفال المهاجرين. وقالت إن ما يقرب من ٥٠ مليون طفل، على نطاق العالم، موجودون خارج بلدانهم الأصلية. ويعاني الأطفال المشردون أكثر من غيرهم من تأثيرات كراهية الأجانب وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. ويقع آلاف منهم فريسة للإتجار وللاستغلال الجنسي. وستسعى حكومة بلدها، من خلال أعمال اللجنة، إلى إعطاء صوت للأطفال المشردين.

١٣ - وأضافت قائلة إن المكسيك، بصفتها بلداً يُوجد مسارات جديدة مع الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال، قد أعدت خريطة طريق وطنية تحدد التزامات واضحة وقوية وقابلة للتحديد الكمي. وهي بالتالي تواصل تعزيز قدرتها المؤسسية على حماية الأطفال، فضلا عن متابعة عملها مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات المتخصصة لضمان ممارسة الأطفال لحقوقهم ممارسة كاملة. وتأمل حكومة بلدها أن توسع نطاق الحوار من أجل تشجيع السلام المستدام في جميع البيئات التي يوجد فيها الأطفال، وهي: المدرسة، والمنزل، والمجتمعات، والفضاء الإلكتروني. ولإرساء هذا السلام، ينبغي أن تمكِّن السياسات العامة الأطفال والمراهقين ليكونوا قادرين على استنكار انتهاكات حقوقهم وعلى معرفة كيفية ممارستهم لحقوقهم ممارسة كاملة.

١٤ - **السيد رويس بلانكو** (كولومبيا): قال إن حكومة بلده تكفل إيلاء اهتمام على سبيل الأولوية لحقوق الطفل في القرارات التي تتخذ في سياق بناء سلام مستقر دائم في كولومبيا. وتساعد في بلده عملية إذكاء للوعي على تغيير المواقف والسلوكيات التي تديم العنف ضد الأطفال. وقد اتخذت كولومبيا خطوات هامة لتعزيز حقوق الأطفال، منها وضع استراتيجية مشتركة بين المؤسسات لتحسين ظروف معيشة الأطفال والتعجيل باعتماد المدونة الوطنية بشأن الطفولة والمراهقة. ويجب التمسك بالالتزامات بحماية الأطفال الواردة في إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين. وينبغي للحكومات أن تجد بدائل لاحتجاز الأطفال وأسرهم؛ ويمكنها أن تتطلع إلى الاستراتيجية العالمية لإنهاء الاحتجاز للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحثاً عن أفكار.

١٥ - وأضاف قائلا إن التدابير والاستثمارات المتمحورة حول الطفل، والتي تستهدف على وجه الخصوص من هم الأشد ضعفاً، أساسية لكسر دائرة الفقر المتوارث بين الأجيال وتشكل بالتالي أسلحة حاسمة في مكافحة انعدام المساواة. وبناء على ذلك، ينبغي تخصيص موارد إنمائية لهذه التدابير والاستثمارات في إطار خطة عام ٢٠٣٠. وحصول الأطفال على تثقيف جنسي وإنجابي وعلى خدمات الصحة الجنسية أمر ضروري لإعمال حقوقهم.

١٦ - وأكد وجوب أن تتصدى مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، تضم الآباء والأمهات والمربين وواضعي السياسات، للتسلط، بما في ذلك التسلط القائم على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية. وأكد أيضا وجوب أن يتولى المجتمع الدولي دوراً أكثر بروزاً في مكافحة التسلط، بما في ذلك من خلال وضع تعاريف أكثر صرامة لما يشكل تسلطاً، وتوحيد المعلومات ذات الصلة بالموضوع، وإنشاء مراكز للفكر للتصدي للتسلط. ويوفر قانون كولومبي بشأن التسلط في المدارس الدعم لضحايا التسلط وأسرهم، ويقدم كذلك المشورة للمتسلطين ولأسرهم.

١٧ - **السيد ثيبيرو أغويلار** (كوبا): قال إن من المؤسف أن أوجه التقدم التي تتحقق في مجال حقوق الأطفال متفاوتة بسبب تركيزات الثروة بشكل غير متكافئ بين الشمال والجنوب. والمشاكل التي يواجهها الأطفال لا يمكن حلها بدون إقامة نظام دولي عادل ومنصف، يقضي على الفقر والجوع وينهي الحرب ويجعل للبشرية أولوية على رأس المال ويحمي البيئة.

١٨ - وأكد أن لكوبا سجلاً قوياً فيما يتعلق بحقوق الأطفال: فالأطفال فيها لا يُستخدمون في النزاع المسلح، ولا يجبرون على العمل، ولا يتجر بهم المتجرون بالبشر أو المتجرون بالمهاجرين غير القانونيين، ولا تُنتزع أعضاؤهم، ولا يجري تبنيهم تبنيا غير قانوني، أو يجري تشغيلهم كخدم. وكوبا طرف منذ عام ١٩٩١ في اتفاقية حقوق الطفل. وقد قدمت تقريريها الأولين عن أول بروتوكولين اختياريين للاتفاقية، مما أسفر عن الاعتراف بإنجازاتها فيما يتعلق بحماية الأطفال والمراهقين. وإنجازات كوبا هي ثمرة نظامي الصحة والتعليم الوطنيين الشاملين المجانيين. وقد انخفضت وفيات الرُضع من ٦٠ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي قبل عام ١٩٥٩ إلى ٤,٣ حالات فقط حاليا، وكوبا هي أول بلد تعترف منظمة الصحة العالمية بأنه قضى على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والزهري من الأم إلى الطفل. ووفقاً للبنك الدولي، لدى كوبا أفضل نظام تعليمي في العالم. وقد حققت تقدماً كبيراً رغم الحظر الذي فرضته عليها الولايات المتحدة منذ أكثر من نصف قرن. ويجب على الجمعية العامة أن تواصل القيام بدور رائد داخل الأمم المتحدة لكفالة تعزيز حقوق الطفل.

١٩ - **السيدة سوكاتشيفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن السياسة الاجتماعية الروسية تعطي الأولوية لدعم الأسرة وتعزيزها وحمايتها باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع الروسي، وكذلك لضمان حق الطفل في أسرة، والحفاظ على القيم الأخلاقية والأساس الروسي للحياة الأسرية. وحماية حقوق الأطفال ومصالحهم يتضمنها مفهوم سياسة الدولة المتعلقة بالأسرة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠، التي تتضمن سياسات رئيسية طويلة الأجل بشأن تعزيز دور الدولة في ضمان السلامة الشخصية، لا سيما السلامة الشخصية للأطفال والمراهقين.

٢٠ - وأضافت قائلة إن اللجنة الحكومية لصغار السن وحماية حقوقهم ما زالت تستضيف دورات للتوعية من أجل زيادة الوعي بالمسائل المتعلقة بالأطفال، وذلك لأن مجموعة واسعة النطاق من الهيئات الحكومية والمسؤولين الحكوميين

تراقب حماية حقوق الأطفال ومصالحهم القانونية. ويقوم المفوض الرئاسي لحقوق الطفل أيضا بعمل للحفاظ على حقوق الأطفال وحرياتهم ومصالحهم، مع مواءمة التشريعات المتعلقة بحقوق الأطفال مع الدستور الروسي والقواعد الدولية. وأقامت مناطق الاتحاد الروسي جميعها أيضا مكاتب لأمناء مظالم الأطفال. وإضافة إلى الآليات الفعالة التي استحدثت مؤخراً لتعزيز الوعي الاجتماعي للأطفال وإلمامهم بالمسائل القانونية ومشاركتهم في حماية حقوقهم، تقوم المجالس الاجتماعية للأطفال في جميع المناطق بتثقيف الأطفال بشأن القيم الروسية والمسؤولية المدنية والروح الوطنية.

٢١ - وأردفت قائلة إن الاتجاه الناشئ إلى الفصل بين مصالح الأطفال ومصالح الوالدين، بما في ذلك في وثائق الأمم المتحدة، مثار قلق شديد لأنه سيتسبب في اعتبار العلاقات بين الوالدين والأطفال هي علاقة خصومة أساسا وسيقوض مكانة القيم الثقافية والأسرية التقليدية في تنشئة الطفل. ولأن هذه الممارسة تتعارض مع مصالح الطفل والقواعد الدستورية للدول الديمقراطية، سيواصل الاتحاد الروسي الدفاع عن حق الوالدين فيما يتعلق بتنشئة طفلهم وافتراض حسن نية الوالدين عند تطبيق الحقوق الوالدية، مع صون حرمة الحياة الأسرية وحقوق الأسرة من التدخل التعسفي.

٢٢ - **السيدة غولدريك** (نيكاراغوا): قالت إن حكومة نيكاراغوا تعترف بأهمية تعليم الأطفال القيم والحقوق والمسؤوليات، لضمان أن تتحلّى الأجيال المقبلة بالتسامح وأن تكون فعّالة في المجتمع.

٢٣ - وأضافت قائلة إن الحكومة ملتزمة بدعم تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وتحقيقاً لهذه الغاية، قامت بتعزيز التشريعات ذات الصلة، وأنشأت برامج اجتماعية ترمي إلى دعم فئات شتى، من بينها الأطفال الضعفاء، والأطفال ذوو الإعاقة، وأطفال السكان الأصليين، والأطفال المتحدّرون من أصل أفريقي. وتقوم الحكومة بتوفير وجبات غذائية مجانية في المدارس، وقد أطلقت حملة لمكافحة تسلط الأقران، وأنشأت خط اتصال مباشر على مدار الساعة، وهو مخصّص للأطفال ويتولّى فريقٌ من الأخصائيين النفسيين والمحامين والأخصائيين الاجتماعيين الحالاتِ التي يُبلَّغ عنها من خلاله.

٢٤ - واستطردت تقول إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتيح فرصةً إضافية لدعم حقوق الطفل. وتتطلب الجهود العالمية المبذولة للقضاء على الفقر دعماً كاملاً من المجتمع الدولي، بما في ذلك تعبئة الموارد. وعلى البلدان المتأثرة بالهجرة صون حقوق الأطفال وحرياتهم، على أساس المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وفي الوقت نفسه، يجب أن يعالج المجتمع الدولي قضية الهجرة غير النظامية بطريقة إنسانية، بحيث يضمن أن تَحترِم الإجراءات المتصلة بالتعامل مع الأطفال المهاجرين حقوقَهم وأن تتماشى مع القانون الدولي وصكوك حقوق الإنسان.

٢٥ - وأكدت أن صون حقوق الأطفال مسؤوليةٌ مشتركة بين الدولة والعائلة والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل، وأن الحكومة ملتزمة بالعمل مع الوزارات الوطنية والأسر في جميع أنحاء نيكاراغوا، وكذلك مع المجتمع الدولي، لضمان احترام حقوق الأطفال. ودعت السلطات والقوى السياسية إلى تنحية خلافاتها جانباً والعمل معاً من أجل ضمان احترام حقوق الأطفال وتوفير فرصة متساوية لكل طفل.

٢٦ - **السيد حراري** (ليبيا): قال إن تصديق أغلبية الدول على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية قد عزّز الجهود التي تبذلها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الطفل ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، من أجل ضمان أن يعيش الأطفال في بيئات تتوافر فيها السلامة والأمن.

٢٧ - وأضاف قائلاً إن ليبيا قد أدرجت أحكام الاتفاقية في تشريعاتها الوطنية، اعترافاً منها بأنّ منحَ الطفل ما يلزم من دعم ورعاية شرطٌ مسبق أساسي لتحقيق التنمية البشرية والنهوض بالمجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة. ولكن، للأسف، لا تزال انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل تُرتكب في أنحاء عديدة من العالم؛ فحياة الأطفال لا تزال مهددة بفعل النزاعات المسلحة، وعدد الأطفال ضحايا الاتجار لا يزال آخذاً في الازدياد، كما يتعرّض الأطفال بدرجة متزايدة لخطر إيذائهم واستغلالهم والتسلّط عليهم على الإنترنت.

٢٨ - واستطرد قائلاً إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تؤكد كرامةَ الأطفال وحقهم في أن يعيشوا وينموا في بيئات خالية من العنف. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فورية وحازمة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للعنف ضد الأطفال، مع تعزيز ثقافة عدم التسامح مطلقا مع جميع أشكال هذا العنف أيضاً. وتؤيد ليبيا بالكامل ”مبادرة حان الوقت لإنهاء العنف ضد الأطفال“، التي أطلقتها الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال. وقال إنه يلاحظ، مع الاهتمام، مضمون التقرير السنوي للممثلة الخاصة (A/71/206)، لا سيما المعلومات المقدمة فيه عن اعتماد استراتيجيات وتشريعات وطنية لمكافحة جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وتلاحظ ليبيا أيضاً مع الاهتمام تقرير المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (A/71/261).

٢٩ - وتابع كلامه قائلا إن ليبيا تعتقد أن الأسرة هي ركيزة المجتمع، وأن الأسرة القوية توفّر بيئة مواتية للأطفال يمكنهم أن يزدهروا فيها. والأسرة القوية تحمي أيضاً الأطفال من محاولات الجماعات الإرهابية الرامية إلى تجنيدهم في صفوفها، وهو أمر تسهله الثورة العالمية للاتصالات. ويمكن للمؤسسات التربوية أيضاً أن تؤدي دورا رئيسيا في ضمان ألا ينجذب الأطفال للأيديولوجيات المتطرفة. وعلى المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لضمان نشوء جميع الأطفال وازدهارهم في بيئات آمنة توفر لهم ما يحتاجون إليه.

٣٠ - **السيدة سالازار** (بيرو): قالت إن اليونيسيف عرضت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ مشروع وثيقة البرنامج القُطري لبيرو، الذي يغطي الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وينبغي أن تعمل اليونيسيف والهيئات الوطنية ذات الصلة معاً على كفالة نجاح البرنامج وتحسين حياة جميع الأطفال، لا سيما الفئات الضعيفة والمستبعدة.

٣١ - وأكدت إحراز تقدم كبير في الاعتراف بحقوق الطفل وحمايتها وتعزيزها على الصعيد الوطني. وقالت إن البلد قد اعتمد خطة عمل وطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠٢١ تهدف إلى معالجة سوء التغذية لدى الأطفال، وضمان حصولهم على تعليم جيد، والحد من انتشار العنف ضدهم. كما اعتمدت بيرو خطةً محددة بشأن سوء التغذية المزمن وفقر الدم لدى لأطفال، واستراتيجيةً للقضاء على عمل الطفل.

٣٢ - وقالت إن بيرو ملتزمة بتنفيذ ورصد السياسات الوطنية لحماية الطفل في جميع القطاعات وعلى جميع مستويات الحكومة، وهو ما تدلّ عليه مشاركة البلد الفعالة في مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال وأهداف التنمية المستدامة. والحكومة ملتزمة أيضاً بكفالة أن ينشأ جميع الأطفال في بيئات ملائمة آمنة وبمنأى من خطر عمالة الأطفال والاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر؛ وهي تدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

٣٣ - **السيد نغويين دوي ثانه** (فييت نام): قال إنه في خلال الـ ٢٦ سنة التي تلت بدء فييت نام في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين بشأن إشراك

الأطفال في النزاع المسلح وبشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، على التوالي، أنشأ البلد إطاراً قانونيا متيناً واتخذ عدداً من التدابير لحماية الأطفال. فعلى سبيل المثال، وافقت الحكومة على برنامج عمل متعلق بمنع عمل الطفل والقضاء عليه، وأنشأت صندوقاً وطنياً للأطفال لتعبئة الموارد المحلية والدولية. ولضمان أن تكون هذه المبادرات مراعية للطفل، تعقد الحكومة منتديات منتظمة مع الأطفال. وقد نجحت الحكومة في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتحسين معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي، والقضاء على عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم، وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال إلى النصف. وإضافة إلى ذلك، وعلى المستوى العالمي، أُنجز الكثير لخفض وفيات الأطفال، وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، وتحسين المساواة بين الجنسين، وإعطاء الأطفال فرصة للتعبير عن آرائهم. وتشكل هذه الأمور أساساً متيناً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦-٢ بشأن إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وسائر أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.

٣٤ - وأضاف قائلا إن مئات الملايين من الأطفال ما زالوا يعيشون في فقر مدقع، بحيث لا يحصلون على ما يلزم من تعليم ورعاية صحية وخدمات اجتماعية، ويتعرضون لخطر العنف والاعتداء الجنسي والممارسات التقليدية الضارة والنزاع المسلح. ودعا الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونيسيف، إلى مضاعفة جهودها للتصدي لتلك التحديات وإيجاد عالم صالح للأطفال.

٣٥ - **السيدة برداوي** (تونس): قالت إن تضمينَ أهداف التنمية المستدامة غايةً محددة تتصل بإنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم هو خطوةٌ هامة إلى الأمام. وتلتزم تونس بحماية الأطفال، كمّا تدلّ على ذلك المجموعة المتنوعة من التدابير الوقائية التي اتخذتها. فعلى سبيل المثال، تتضمن خطة التنمية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ أحكاماً تتصل بتعزيز قوانين حماية الطفل؛ وضمان مشاركة الأطفال في عمليات صنع القرار ذات الصلة؛ وتحسين تغطية الرعاية الصحية المتصلة بالخدمات الطبية والرعاية النفسية للأطفال، في المناطق الريفية، بهدف منع الإقصاء الاجتماعي والتهميش. وبُذلت جهود أيضاً لتعزيز الروابط بين التلاميذ والمعلمين، من خلال تحسين البنى التحتية ومراجعة البرامج التعليمية. وإضافة إلى ذلك، أطلقت وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة محطات للبث الإذاعي عبر الإنترنت للأطفال في المناطق الريفية، ونظمت حملة توعية بالتعاون مع فنانين تونسيين لتثقيف الأطفال بشأن أخطار الانعزالية. وفي هذا الصدد، دعت جميع الدول الأطراف إلى العمل لضمان ألا يكون أيُّ طفل منسياً أو مهمشاً.

٣٦ - **السيد المهيري** (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه على الرغم من أن المجتمع الدولي قد حقق نجاحات ملحوظة في العقود الأخيرة في مبادراته الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الأطفال، لا يزال ملايين الأطفال يعيشون في فقر مدقع أو في أوضاع إنسانية مزرية. ويبين تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح (A/71/205) أن أكثر من ١٠ ملايين طفل، على صعيد العالم، يعيشون في أوضاع غير مستقرّة يتعرضون فيها لخطر الوقوع تحت تأثير الجماعات المتطرفة والإرهابية. ولمواجهة التهديد الذي تشكّله هذه الجماعات، على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات حاسمة وعاجلة لمعالجة حالة الأطفال اللاجئين وضمان احترام حقوقهم احتراماً كاملاً.

٣٧ - وأكد أن دعم حقوق الأطفال وتلبية احتياجاتهم يمثل أولية عليا في السياسات الإنمائية لبلده الذي اعتمد

مؤخراً تشريعات لتعزيز احترام حقوق الأطفال. كما عُيِّن بلده رئيسا لفرقة العمل العالمية الافتراضية، التي تعمل من أجل القضاء على الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت، للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨.

٣٨ - وأضاف قائلا إن الإمارات العربية المتحدة تؤمن إيماناً راسخاً بوجوب حصول الأطفال على تعليم جيد. ولتحقيق هذه الغاية، تواصل تقديم مساهمات كبيرة لدعم مشاريع تعليمية تستهدف الملايين من الأطفال، لا سيما البنات، في البلدان ذات الدخل المنخفض. وقد رعى بلده أيضاً قرارَ مجلس حقوق الإنسان، المُعتمَد مؤخراً، بشأن تحقيق المساواة في تمتع كل فتاة بالحق في التعليم. وتواصل الإمارات العربية المتحدة حملاتها الرامية إلى الوقاية من الملاريا والتطعيم ضد شلل الأطفال، التي تحمي ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم.

٣٩ - وأكد أن على الدول، من أجل تعزيز مصالح الأطفال، أن تلبي، أولا وقبل كل شيء، احتياجات الأمهات. ولذلك، يعمل المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الذي ترأسه صاحبة السمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، مع الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة، لصياغة وتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تحسين الرعاية المقدمة إلى الأمهات وأطفالهن، بما يتماشى مع أعلى المعايير الدولية ومع الخطة الاستراتيجية لرؤية البلد حتى عام ٢٠٢١. وعلاوة على ذلك، سوف تستضيف الإمارات العربية المتحدة منتدى فاطمة بنت مبارك العالمي للأمومة والطفولة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٤٠ - وأشار إلى أن الإمارات العربية المتحدة استضافت في شباط/فبراير ٢٠١٥ اجتماعا لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الصحة الإنجابية وصحة الأمهات والأطفال حديثي الولادة والمراهقين في الأزمات الإنسانية، كما أدرجت المبادئ المكرّسة في وثيقته الختامية، المعنونة ''إعلان أبو ظبي''، في الاستراتيجية العالمية للأمين العام ''كل امرأة، كل طفل''. وقد عُقِد أيضاً اجتماع للمتابعة في أبو ظبي في عام ٢٠١٦، لصياغة خطة خمسية من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في الإعلان. وعلاوة على ذلك، وبالتعاون مع النرويج، عقد بلده سلسلة من حلقات العمل بشأن استراتيجيات الحد من وفيات الأمهات والرضع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أعلن خلالها أنه يقوم بتوسيع نطاق دعمه للمشاريع الرامية إلى تحسين صحة الأمهات والرضع في اليمن.

٤١ - **السيد جاكوملي دا سيلفا** (البرازيل): قال إن حكومة البرازيل قد خفّضت معدلات الفقر المدقع بأكثر من النصف منذ عام ٢٠٠٤، ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى برامج التحويلات النقدية التي استفادت منها ١٤ مليون أسرة وساعدت على انتشال ٨ ملايين طفل من براثن الفقر. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أطلقت الحكومة برنامجاً جديداً للطفولة المبكرة، مدعوماً باستثمار مقترح قدره ١٠٠ مليون دولار، لتزويد ٧٥٠ ٠٠٠ طفل في سنّ السادسة وما دونها بما يلزم من تغذية ورعاية صحية وتعليم.

٤٢ - وأضاف قائلا إن البرازيل قد حققت الغاية ٣-ألف من غايات الأهداف الإنمائية للألفية - وهي القضاء على التفاوت بين الجنسين في جميع مستويات التعليم - قبل الموعد المحدد. ومن الأهمية بمكان تعليم الأطفال بشأن المساواة بين الجنسين، وتوفير التثقيف الجنسي الشامل، بهدف العمل على إيجاد ثقافة التسامح وعدم التمييز الدائمة. وإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة برنامجا لمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال، وتسعى إلى تنفيذ حظر العقاب البدني على الصعيد الوطني حظراً تاماً.

٤٣ - وقال، مؤيّداً الدعوة إلى إجراء دراسة عالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية، إن هذه الدراسة ستسلط الضوء على عدد الأطفال المحتجزين، وستساعد الحكومات على اعتماد أفضل الممارسات. وحقوق الأطفال المهاجرين مدعاة للقلق بوجه خاص. وتشكل الفتوى OC-21/14 ، التي أصدرتها محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان استجابةً لطلب من السوق الجنوبية المشتركة، إطاراً معيارياً فائق الأهمية ينبغي أن تأخذه الدراسة العالمية في الاعتبار.

٤٤ - **السيدة موانغي** (كينيا): قالت إن كينيا أحرزت تقدما كبيرا في النهوض بحقوق الطفل مع توفير التعليم الابتدائي المجاني والشامل للجميع، والوجبات الغذائية المجانية في المدارس، وخطط المنح المالية والتحويلات النقدية للأطفال الضعفاء. وأدت هذه المبادرات إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وتحسين التكافؤ بين الجنسين، وساعدت على ضمان قدرة الأطفال الضعفاء والأطفال ذوي الإعاقة على الحصول على التعليم الأساسي.

٤٥ - وأكدت التزام حكومة بلدها بتوفير رعاية صحية رفيعة الجودة قبل الولادة وبعدها وللأطفال. واستدركت قائلة إن معدل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة لا يزال، مع ذلك، مرتفعاً بدرجة غير مقبولة، وبات يُخشى أن يتلاشى التقدّم المحرز في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والملاريا على مدى العقد الماضي، ما لم يتواصل توفير الموارد المطلوبة للوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل.

٤٦ - وذكرت أن كينيا بذلت جهداً للقضاء على الممارسات الثقافية الضارة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بتطبيق قوانين تجرّم هذه الممارسات وإنشاء مجلس للتعجيل بتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وبدأ البلد أيضاً في تطبيق سياسات وتشريعات ترمي إلى القضاء على عمل الطفل، ويقوم بالتوعية بهذه المسألة على مستوى المجتمعات المحلية، وذلك عن طريق البرامج التعليمية.

٤٧ - واختتمت كلمتها قائلة إن الحكومة بدأت العمل على تسجيل إحصاءات الأحوال المدنية لجميع الكينيين من أجل تحسين توافر البيانات، وهو أمر حيوي للتصدي بفعالية للمسائل التي تمس الأطفال. وهي تقوم، لتحقيق هذا الغرض، بتسخير قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٨ - **السيدة ستينر** (النرويج): قالت إن الحق في التعليم، ولا سيما بالنسبة للفتيات، هو أولوية أساسية من أولويات حكومة النرويج. وأشارت إلى أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين، قائلة إن البنات غير المتعلمات أكثر عرضة لمخاطر الاتجار بالأطفال، وعمل الطفل، والزواج القسري، والاستغلال الجنسي، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتتزايد الهجمات على المدارس في المناطق التي تشهد نزاعات، ما يزيد أكثر فأكثر من صعوبة تمتّع الأطفال بحقهم في التعليم. وقالت إنها تحث جميع الدول الأعضاء على توقيع إعلان المدارس الآمنة.

٤٩ - وأكدت أن كلا من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري هو من الممارسات الثقافية الضارة التي تحرم البنات من طفولتهنّ وتمنعهنّ من المشاركة الكاملة في المجتمع. وإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تكون البنات اللواتي يتعرضن لهذه الممارسات أكثر عرضة لخطر الإيذاء الجنسي وغيره من أشكال العنف.

٥٠ - وأعربت عن بالغ قلق النرويج لتفشي العنف ضد الأطفال؛ وقالت إن بلدها قد أعدّ خطةً تصعيدية لمكافحة العنف ضد الأطفال تشمل سبُل منع حالات العنف واكتشافها وتحسين التنسيق بين الكيانات العامة. وتشجع

النرويج أيضاً جميع البلدان على حظر العقاب البدني للأطفال.

٥١- **السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده واجه خلال السنوات الخمس ونصف السنة الماضية حملةً إرهابيةً شرسةً تشنها جماعات إرهابية مسلحة تسعى إلى تدمير النسيج الاجتماعي لسورية والبوصلة الفكرية والأخلاقية لجيل سوري بأكمله. وقد قام هؤلاء الإرهابيون بمهاجمة الأطفال وقتلهم في مدارسهم وكنائسهم ومساجدهم وملاعبهم ومنازلهم، مما حرمهم من تعليمهم ودفع بهم إلى أعالي البحار بحثا عن الملاذ. ووقع بعض الأطفال في قبضة عصابات المافيا التركية وغرقوا في البحر المتوسط، في حين واجه آخرون الاستبعاد والمذلة في بلدان المقصد التي لا تزال تزعم أنها النماذج المثلى لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ولا تزال الجماعات الإرهابية المسلحة، التي تدعمها دول في العالم العربي وفي المنطقة وخارجها، ترتكب أفظع الجرائم ضد الأطفال السوريين، مع تلقينهم أيضاً الأفكار المتطرفة العنيفة من أجل خلق جيل جديد يمجِّد العنف والإرهاب.

٥٢ - وأضاف قائلا إن الجمهورية العربية السورية قد وجهت مئات من الرسائل إلى مجلس الأمن تبين فيها بالتفصيل كيف تواصل هذه الجماعات الإرهابية، بتواطؤ صامت من المجتمع الدولي، اختطاف الأطفال وتدريبهم وغسل أدمغتهم في مخيمات عسكرية قبل إجبارهم على أن يحملوا السلاح ويشهدوا بل ويشاركوا في جرائم شنيعة، منها قطع رؤوس الأفراد ورجم النساء. وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، وُجهت رسالةٌ إلى رئيس مجلس الأمن بشأن مقطع مصور نشره تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يعرض فيه عملية إعدام جماعي لجنود بالجيش السوري نفذها أطفالٌ لا تزيد أعمارهم على ١٤ سنة. وعلاوةً على ذلك، زودت الجمهورية العربية السورية مكتبَ الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح في مئات المناسبات بتقارير ومواد أخرى تتعلق بتجنيد الأطفال السوريين في جماعات مسلحة. وتضمنت هذه المواد فيلما وثائقيا بثه البرنامج التليفزيوني ''فرونتلاين'' في الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وثق فيه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للأطفال السوريين وتجنيدهم بصورة منهجية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية. وقال إن العالم بأسره على علم أيضاً بقطع رأس الطفل اللاجئ الفلسطيني عبد الله عيسى في مخيم حندرات للاجئين بالقرب من مدينة حلب من قبل الجماعة الإرهابية المسماة جماعة نور الدين الزنكي، التي لا تزال بعض الدول الأعضاء تزعم أنها جزء مما يسمى المعارضة المعتدلة. وعلاوةً على ذلك، كما أفادت وكالات الإعلام التركية، وقعت أيضاً في مخيمات اللاجئين حالات اغتصاب للأطفال واتجار بالرضع وبأعضاء الأطفال. ويقع الأطفال أيضاً ضحايا للزواج القسري، وفي عام ٢٠١٥، كان هناك نحو ٣٦ في المائة من العرائس السوريات في مخيمات اللاجئين في الأردن قاصرات وقت زواجهن.

٥٣ - واسترسل قائلا إن الدول الأعضاء التي تذرف دموع التماسيح لأن الأطفال يموتون في حلب هي نفس الدول التي تساعد على إراقة دمائهم. ويحث الوفد السوري هذه الدول على الإقرار بالبؤس الذي سببته للأطفال، وعلى الوقوف على حجمه، في عدد كبير جدا من بلدان العالم، من بينها فييت نام وكمبوديا والعراق وليبيا واليمن.

٥٤ - **السيدة نيشر** (ليختنشتاين): قالت إنه وفقا لتقديرات اليونيسيف، فر ٢٨ مليون طفل من العنف وانعدام الأمن، مما يهدد حقهم في الرعاية الصحية والتعليم والغذاء وفي أن يحيوا طفولة خالية من الهموم. وأحد العناصر الرئيسية في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى ضمان إمكانية تمتع جميع الأطفال بهذه الحقوق الأساسية هو آلية رصد الانتهاكات

الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح والإبلاغ عنها. وأكدت من جديد تأييد ليختنشتاين لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، قائلة إن أي تدخل في هذه الولاية يهدد على نحو خطير نزاهة آلية الرصد والإبلاغ.

٥٥ - وذكرت أن الغارات الجوية، في النزاعات الدائرة في الجمهورية العربية السورية واليمن، استهدفت المدارس والمستشفيات، وهو ما يشكل انتهاكاً جسيماً لحق الأطفال في التعليم والرعاية الصحية. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، توقف ما يقرب من ٤٠ في المائة من الأطفال السوريين عن الذهاب إلى المدارس. وعلى الصعيد العالمي، يقتصر عدد الأطفال اللاجئين الذين يذهبون إلى المدارس الابتدائية على النصف، ويقل هذا العدد حتى عن ذلك بالنسبة للتعليم الثانوي. وفي حين يجب أن يكون تخفيف المعاناة المباشرة للأطفال هو الأولوية القصوى، ينبغي أيضاً أن يتجاوز المجتمع الدولي في تفكيره مجرد مسألة بقاء الأطفال على قيد الحياة بحيث يفكر في تعليمهم، لما له من أهمية بالغة بالنسبة لتحسين فرص الأطفال الضعفاء.

٥٦ - وذكرت أيضا أن أكثر من ١٠ ٠٠٠ قاصر غير مصحوب قدموا في عام ٢٠١٥ طلبات للجوء في أوروبا. وقالت إن هؤلاء الأطفال معرضون بوجه خاص لمخاطر التمييز والاستغلال، بما في ذلك البغاء وعمل الطفل. وحثت، مشيرة إلى إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين المعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، جميع الدول الأعضاء على التصديق على بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٥٧ - **السيدة إبراهيم** (ملديف): قالت إن دستور ملديف وتشريعات وطنية أخرى تضمن حقوق جميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة. وقد اضطلعت ملديف بإصلاحات واسعة حتى يتوافق قانونها المحلي مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من القواعد وأفضل الممارسات الدولية.

٥٨ - وأضافت قائلة إن البلد قد أحرز تقدماً كبيراً في خفض معدلات وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض المعدية الأخرى، وكفالة التأمين الصحي للجميع. وإضافةً إلى ذلك، فإن التعليم مجاني لجميع الأطفال.

٥٩ - وأردفت قائلة إن ما يقدر بنصف أطفال العالم على الأقل تحملوا شكلا من أشكال العنف في عام ٢٠١٥ وحده. وقد اتخذت ملديف عدداً من التدابير لإنهاء العنف ضد الأطفال، بما في ذلك سن تشريعات تجرِّم جميع أشكال استغلال الأطفال وإتاحة قدر أكبر من الحقوق الإجرائية للضحايا. فعلى سبيل المثال، قانون مكافحة العنف العائلي يتيح للأطفال طلب استصدار أوامر للحماية. ولكفالة ترجمة هذه القوانين إلى إجراءات على أرض الواقع، عملت الحكومة مع الوكالات المسؤولة عن إنفاذ القانون وتوفير الحماية الاجتماعية على إنشاء آليات إبلاغ فعالة، والاضطلاع بحملات للتوعية، وإنشاء خط هاتف مجاني للمساعدة يتيح للأطفال إمكانية الإبلاغ عن الاعتداءات. وأخيرا، فإن تسلط الأقران، بما في ذلك التسلط عبر الإنترنت، يمثل شاغلاً متنامياً وتقوم الحكومة حاليا بإعداد إطار قانوني شامل بشأن أمن الفضاء الإلكتروني للتصدي لهذه المسألة.

٦٠ - **السيد ويكراماراتشيجي** (سري لانكا): قال إن الغرض من السياسة الوطنية لحماية الطفل التي وضعت في عام ٢٠١٣ هو رفع معايير حماية الأطفال في سري لانكا إلى المستوى المحدد في اتفاقية حقوق الطفل. وتعمل الهيئة الوطنية

لحماية الطفل جاهدة على منع الزواج المبكر واغتصاب القاصر، وهما أحد الموضوعات الرئيسية لليوم الوطني للطفلة، الذي يعقد سنويا وجرى الاحتفال به مؤخرا.

٦١ - وأضاف قائلا إن سري لانكا هي واحدة من البلدان القليلة على مستوى العالم التي تجرم تسلط الأقران في المدارس، وإن لجان حماية أطفال بالمدارس تسعى إلى تهيئة بيئة مدرسية أكثر أمانا. وقد اتخذت الحكومة أيضاً تدابير لحماية أطفال العاملين المهاجرين، باعتبارهم الفئة الأكثر ضعفا اجتماعيا، وأدخلت تعديلات على القانون الجنائي الذي يحكم الجرائم التي يرتكبها أطفال.

٦٢ - **السيد نونو** (إسبانيا): قال إن إسبانيا نفذت معظم توصيات لجنة حقوق الطفل. وقد أدى إصلاحان تشريعيان نفذا في العام السابق إلى تحسُّن كبير في نظام التعليم وآليات حماية الطفل في إسبانيا، بتضمينهما تدابير ترفع السن القانونية الدنيا للرضا بممارسة الجنس أو بالزواج، وتنمي مصالح الطفل الفضلى باعتبار ذلك مبدأ في النظام القانوني الإسباني، وتستحدث قوانين أكثر صرامة للمعاقبة على إيذاء الأطفال واستغلالهم.

٦٣ - وذكر أن شبكة الإنترنت نُشرت عليها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ معلومات مستمدة من مشروع مشترك بين الحكومة الإسبانية واليونيسيف بشأن بيانات الأطفال الرضع، من أجل توجيه السياسة العامة وتقييم التقدم المحرز. وأنشئت في آذار/مارس ٢٠١٦ لجنة دائمة غير تشريعية معنية بحقوق القصّر لكفالة أن تصب جميع التدابير السياسية والتشريعية والتدابير المتعلقة بالتخطيط والميزانية وغيرها من التدابير في مصلحة الطفل العليا وتكون ممتثلة للقوانين الوطنية والدولية بشأن حقوق الطفل.

٦٤ - **السيد زولو** (زامبيا): قال إن الحكومة تعد حاليا مشروع مدونة الأطفال لكي تدرج في قوانينها المحلية الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الأطفال التي صدقت عليها زامبيا. وقد أجري في عام ٢٠١٥ استعراضٌ لسياسة زامبيا الوطنية المتعلقة بالطفل، التي ستؤدي عند تنفيذها بالكامل إلى تحسين إمكانية حصول الأطفال على خدمات أساسية كالتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والمأوى، وزيادة مساءلة الوزراء فيما يتعلق بحقوق الأطفال ورفاههم.

٦٥ - وأضاف قائلا إن زامبيا بدأت في تطبيق سياسةً للتعليم الأساسي المجاني، وسياسة إعادة قيد تتيح للطالبات الحوامل مواصلة تعليمهن بعد أن يضعن. واعتمدت الحكومة أيضاً في نيسان/أبريل ٢٠١٦ استراتيجية خمسية تهدف إلى خفض معدلات الزواج المبكر والزواج القسري للأطفال بنسبة قدرها ٤٠ في المائة، توخياً للقضاء على تلك الزيجات بحلول عام ٢٠٣٠.

٦٦ - **رئيس الأساقفة أوزا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن التحسينات المشجعة في صحة الأطفال ومعدلات وفياتهم تتناقض مع وفاة الملايين من الأطفال كل عام من جراء أسباب يمكن الوقاية منها، أو إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية، أو عدم وجود سجلات رسمية لوجودهم. وعلاوةً على ذلك، فإن ثلث النساء على مستوى العالم اللواتي تتراوح أعمارهن من ٢٠ إلى ٢٤ سنة تزوِّجن وهن في مرحلة الطفولة، وتُتوفى فتاة كل عشر دقائق نتيجة للعنف.

٦٧ - وأضاف قائلا الأطفال اللاجئون والمهاجرون يتعرضون لكثير من الأخطار منها الاتجار والاستغلال والغرق والجوع والظمأ والتعرض للطقس المتطرف. وهؤلاء الأطفال يحق لهم الحصول على الحماية بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وهناك الملايين من الأطفال الآخرين المحاصرين في حالات النزاع أو الفقر المدقع أو الظروف البيئية السيئة. والسبب الأول وراء النزوح الجماعي للسكان هو الحروب والنزاعات،

ومعالجة هذه الأسباب الجذرية هي في مقدورنا وضمن مسؤوليتنا.

٦٨ - **السيدة سِيد كارينيو** (شيلي): قالت إن السياسة الوطنية المتعلقة بالأطفال والمراهقين للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥ ستمهد للتنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل، وتوسع محور تركيز السياسات ذات الصلة لتشمل حماية الأطفال وتأمين حقوقهم، وتعالج على نحو منهجي أوضاع الأطفال الاجتماعية والبيئية والثقافية. وسيقام تدريجيا نظام مؤسسي لضمان الحقوق وتوجيه السياسات العامة ليكون مركزا لتنسيق جهود جميع الوزارات والخدمات العامة.

٦٩ - وأضافت قائلة إنه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بدأ مشروع قانون لتحسين الحماية الشاملة لحقوق الأطفال هذه العملية التشريعية. والتوجه الرئيسي لمشروع القانون هذا هو تحقيق المساواة والقضاء على التمييز، وحماية الأطفال من جميع أشكال العنف، وتعزيز الإجراءات القانونية الواجبة، والتخصص المهني في حماية الأطفال، وقصر احتجاز الأطفال على الحالات الاستثنائية. وتشارك الحكومة أيضاً في تنظيم مؤتمر دولي بشأن منع الجريمة وإعادة تأهيل صغار السن المخالفين للقانون، يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٧٠ - **السيدة سونجاي والسيد روجانانت** (تايلند): تكلما بصفتهما مندوبَين عن الشباب يقدمان بيانا مشتركا، فقالا إن تسجيل المواليد حق لجميع الأطفال المولودين في تايلند باعتبار ذلك إجراء يمنع انعدام الجنسية، وإن التعليم المجاني لمدة ١٢ عاما حق لجميع الأطفال في تايلند أيا كانت قوميتهم أو مركزهم القانوني. وفي عام ٢٠١٥، أطلقت الحكومة التايلندية خطة لدعم النماء في مرحلة الطفولة المبكرة بتوفير بدل نقدي شهري لآباء الأطفال حتى سن ثلاثة أعوام الذين يعيشون في أسر معيشية فقيرة، كما أطلقت خطة وطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الطفل وذلك بتدريب المسؤولين عن إنفاذ القانون في مجالي التوعية والأدوات اللازمتين.

٧١ - وذكرا أن تايلند اعتمدت مؤخرا خطة رئيسية وطنية لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢١، تهدف إلى توفير إطار تنفيذي وطني وإقليمي شامل لأصحاب المصلحة وإن مجالس الأطفال ومجال الشباب على الصعيد الوطني وعلى صعيدي المقاطعات والمناطق تقوم بتمكين ملايين الأطفال في تايلند من أن يشاركوا مشاركة مجدية في القرارات التي تؤثر عليهم.

٧٢ - **السيدة تان وي تسي** (سنغافورة): قالت إن سنغافورة بلد بلا موارد طبيعية وبالتالي فإن شعبه هو مورده الوحيد. ولذلك تمثل حماية الأطفال وتعليمهم وتنميتهم أولويات عالية. ويوجد لدى سنغافورة واحد من أدنى معدل وفيات الأطفال، وتأتي سنغافورة في المرتبة الأولى بين ٧٦ بلدا في التصنيف العالمي للمدارس الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ونفذت الحكومة تدابير لرفع المعايير في قطاع الطفولة المبكرة وضمان بقاء خدمات رعاية الطفل وخدمات التعليم قبل المدرسي متاحة للجميع بتكلفة ميسورة.

٧٣ - وأضافت قائلة إن سنغافورة نفذت في عام ٢٠١٦ نظاماً تجريبياً لتحسين الدعم للأسر المنخفضة الدخل التي لديها أطفال في عمر السادسة وأقل. ولزيادة وعي الآباء بأثر الطلاق على الأطفال وتخفيف حدة تأثيره، أدخلت الحكومة في شباط/فبراير ٢٠١٦ تعديلا على تشريعها يُلزم والدي الأطفال القصر في حالة الطلاق بحضور برنامج إلزامي للوالدية في حالة عدم تمكنهما من الاتفاق على جميع المسائل المتصلة بطلاقهما.

٧٤ - **السيدة هاليفي** (إسرائيل): قالت إن الأطفال في إسرائيل يتلقون تعليما تموله الدولة من سن ٣ إلى سن ١٨،

أو ٢١ لذوي الاحتياجات الخاصة. ويحق لجميع الأطفال الحصول على الرعاية بعد انقضاء اليوم الدراسي، والرعاية الصحية، والانتظام في فصول تُدَّرس لهم فيها مواد خارج المناهج الدراسية، والاستفادة من برنامج للوجبات الساخنة بغض النظر عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية، مما يتيح لكل طفل فرصة متساوية لكي يصبح كل منهم عضوا نشطا ومساهما في المجتمع.

٧٥ - وذكرت أن الحكومة دخلت في شراكات مع منظمات المجتمع المدني لإنشاء مدارس مختلطة للأطفال اليهود والعرب، ووضع الرئيسُ برنامجا تعليميا يركز على التسامح والتعايش وحرية الدين لليهود والمسلمين والعرب، سواء كان توجههم دينيا أو دنيويا.

٧٦ - **السيد كاني** (تركيا): قال إن الأطفال يتمتعون بحماية خاصة بموجب دستور عام ٢٠١٠. وتهدف استراتيجية تركيا الوطنية لحقوق الطفل وخطة عملها للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ إلى تحسين مستويات المعيشة للأطفال بتحديد الأهداف في مجالات الصحة والتعليم والإدماج الاجتماعي وتوفير تدابير كافية للحماية والوقاية. وهي بصدد التصديق على البروتوكول الاختياري بشأن الإجراء المتعلق بالبلاغات، وهي طرف في معاهدة مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي وفي الاتفاقية المتعلقة بالاتصال بالأطفال. وتعطي تركيا الأولوية لإغلاق الفجوة بين الجنسين في التعليم وغيره من المجالات، وتشاركت مع كندا وبيرو في استضافة مناسبة سنوية للاحتفال باليوم الدولي للطفلة.

٧٧ - وأضاف قائلا إن تركيا تقدم المساعدة للأطفال في مختلف حالات الطوارئ وحالات النزاع وما بعد النزاع من خلال برامجها الخاصة بالمساعدة الإنسانية والإنمائية الشاملة، بما في ذلك المشاريع المنفذة في أفغانستان وأجزاء في أفريقيا التي تركز على التعليم والخدمات الصحية. ومع تغير طابع النزاعات، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات متضافرة لمساعدة الأطفال في حالات النزاع المسلح، الذين يتعرضون للخطف الجماعي والتعذيب والعنف الجنسي وكذلك للهجمات التي تشن على المدارس والمستشفيات. وقد تسببت النزاعات التي طال أمدها في أكبر أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، مع تزايد تدفق السكان المشردين مما تسبب في خلق مزيد من الصعوبات للفئات الضعيفة، بمن فيهم الأطفال. وقد تناول مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عُقد في إسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦ ومؤتمر القمة للاجئين والمهاجرين الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ هذه القضية باستفاضة.

٧٨ - وأردف قائلا إن تركيا توفر المأوى لأكثر من ٣ ملايين لاجئ سوري وعراقي وقد منحت السوريين أيضاً وضع الحماية المؤقتة وإمكانية الاستفادة من نظام الرعاية الصحية التركي. وقد ولد أكثر من ٠٠٠ ١٧٠ طفل سوري حتى الآن في المرافق الطبية في مراكز الحماية المؤقتة في تركيا. ورغم أن تركيا تبذل قصارى جهدها لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين الأطفال، ولا سيما احتياجاتهم من التعليم والرعاية الصحية، فإنها لم تتمكن من توفير المدارس والفصول الدراسية والمعلمين لأكثر من نصف الأطفال اللاجئين في عمر الدراسة البالغ عددهم ٠٠٠ ٩٦٠.

٧٩ - **السيد ميدان** (كرواتيا): قال إن الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة ينبغي أن تتعاون على نحو أكثر فعالية لإيصال المساعدات إلى جميع الأطفال المعرضين للخطر، بما في ذلك الأطفال الذين يعانون من الممارسات الضارة، سواء نتيجة تعرضهم للاعتداء بصورة ممنهجة أو أثناء فرارهم من مناطق النزاع. والحق في التعليم أساسي لتحقيق التنمية المستدامة

والاستقرار والتقدم الشامل. وكرواتيا أحد البلدان المناصرة لمبادرة التعليم أولاً العالمية، وذلك بترويجها للتعليم للجميع بوصفه حقا من حقوق الإنسان وأساسا لإعمال الحقوق الأخرى.

٨٠ - وأكدت شدة أهمية أن يواصل مجلس حقوق الإنسان عقد يوم سنوي لمناقشة حقوق الطفل، مع قدرته على عقد اجتماعات الأفرقة المواضيعية بشأن القضايا الأكثر إلحاحا. وقالت إن تعاون كرواتيا مع اليونيسيف أسفر عن عدد من الممارسات الجيدة التي اجتذبت اهتماما خارجياً، مثل مشروع المدارس الخالية من العنف للحد من عنف الأقران. ويركز برنامج اليونيسف الجديد لكرواتيا، في جملة أمور، على الأنشطة الرامية إلى منع العنف ضد الأطفال واستبعادهم من المجتمع.

٨١ - وأضافت قائلة إنه بالنظر إلى تدفقات الهجرة غير المسبوقة التي سببتها النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، نظمت كرواتيا بالتعاون مع اليونيسف مؤتمرا دون إقليمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بشأن كيفية الاستجابة بفعالية لاحتياجات الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن ذويهم في جنوب شرق أوروبا. وكانت الأهداف الرئيسية للمؤتمر هي تبيان التحديات الرئيسية للاستجابة لاحتياجات الأطفال المهاجرين، وتبادل الحلول المبتكرة والأمثلة على الممارسات الجيدة، ووضع توصيات لتعزيز نظم الحماية الوطنية لمعالجة المسألة بفعالية.

٨٢ - **السيدة غارسيا غوتيريس** (كوستاريكا): قالت إن الأطفال، ولا سيما الأشد فقرا والأكثر تهميشا، هم أكثر عرضة للفقر والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي والعنف. ويؤثر العنف سلباً على النمو الاجتماعي والعاطفي. ويمكن أن يؤدي التعرض المستمر لأعمال العنف إلى أنماطٍ من سوء المعاملة والاستغلال والمزيد من العنف، ولا سيما في حالة محدودية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة كالحماية والتعافي وإعادة الإدماج. ويجب أن تكون حماية الأطفال من العنف أولوية وطنية، ومسعىً عالمياً لتحقيق فوائد وآثار عابرة للأجيال ومتضاعفة.

٨٣ - وأضافت قائلة إن آلاف الأطفال ما زالوا يعانون خلال النزاعات المسلحة من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم، مع تعرض الفتيات للاغتصاب والاعتداء الجنسي والزواج القسري إلى جانب ذلك. ومن دواعي القلق البالغ أن الأطفال الذين تكون الجماعات المسلحة قد جندتهم يُنظر إليهم بعد الإفراج عنهم على أنهم يشكلون تهديدات أمنية، فيتعرضون للاحتجاز وللاتهام بأن لديهم صلات مع تلك الجماعات. وبدلاً من ذلك، ينبغي إعطاء الأولوية لإعادة إدماج هؤلاء الأطفال. وفي أعقاب نجاح حملة ''أطفال لا جنود''، من المأمول أن يحدث انخفاض كبير في تجنيد واستخدام الأطفال من قِبل قوات الأمن الوطنية. ويجب بذل مزيد من الجهود لمعالجة الثغرات القائمة في منع هذا التجنيد وهذا الاستخدام، وفي تحديد المسؤولية عن ذلك. ولا تنتهك الهجمات على المراكز التعليمية والصحية معايير القانون الإنساني الدولي فحسب، وإنما تشكل أيضا انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال في التعليم والحياة الصحية. وينبغي محاكمة أولئك الذين يهاجمون المدارس والمستشفيات.

٨٤ - واستطردت قائلة إن من بين الأشخاص الذين أجبروا على ترك ديارهم بحثا عن الأمن والفرص الجديدة، يمثل الأطفال أشد الفئات ضعفا، ولا سيما الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن أسرهم. وعملا بمبادئ التضامن والمسؤولية المشتركة، على البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد أن تتخذ التدابير الملائمة للتقليل قدر الإمكان من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال من خلال توفير إمكانية الحصول على الحماية والصحة والتعليم والدعم النفسي.

وكوستاريكا، باعتبارها بلدا أصليا وبلد عبور ومقصد للمهاجرين، وكثيرهم أطفال، تنفذ البروتوكولات الرامية إلى ضمان حقوق جميع الأطفال، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. ومع أخذ مصلحة الطفل الفضلى في الاعتبار، تعطي كوستاريكا الأولوية لتوفير الحصول على التعليم وخدمات الرعاية الصحية، وضمان الحق في جمع شمل الأسرة.

٨٥ - **السيدة الخاطر** (قطر): قالت إن الهدف ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو المجتمع الدولي إلى إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم، أبعد ما يكون عن التحقق. وقد أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، في تقريرها الوارد في الوثيقة (A/71/205)، إلى استمرار انتهاك حقوق الأطفال في أنحاء كثيرة من العالم نتيجة للتراع المسلح، بما في ذلك في سورية، حيث يُقتل الأطفال، ويحرمون من حقوقهم الأساسية في التعليم والرعاية الصحية والأمن، ويعانون سوء المعاملة والإيذاء، ويشردون قسرا من ديارهم. ومما يثير القلق بشكل خاص أن أكثر من نصف اللاجئين في العالم الذين يبلغ عددهم ٢١,٣ مليون لاجئ هم دون الثامنة عشرة من العمر. وتلاحظ قطر أيضا مع القلق أنه، وفقا لتقرير الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال الوارد في الوثيقة (A/71/206)، تعرَّض ما لا يقل عن نصف الأطفال في العالم لشكل من أشكال العنف خلال السنة السابقة.

٨٦ - وأكدت التزام قطر بحماية وتعزيز حقوق الطفل داخل البلد، وفي المنطقة وخارجها، بهدف حماية الأطفال من الآثار المدمرة للتراع المسلح، وهي تواصل السعي لتوفير بيئة تتوافر فيها السلامة والأمن للأطفال في مناطق التراع يمكنهم فيها التمتع بحقهم في التعليم. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقت قطر عددا من المبادرات في المناطق المتضررة من التراع والحرب، من بينها مبادرة ''QUEST''، التي توفر التعليم والتدريب للاجئين السوريين، وبرنامج ''علم طفلا''، الذي يهدف إلى توفير التعليم الابتدائي لما لا يقل عن ١٠ ملايين من أفقر أطفال العالم، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص الأطفال في مناطق التراع، بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وساعدت قطر أيضا على عقد المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن الأطفال والشباب المتضررين من التطرف المصحوب بالعنف، التي استضافها رئيس الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٨٧ - وذكرت أن قطر ستواصل، على الصعيد الوطني، الوفاء الكامل بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكلات الاختيارية الملحقة بها، وأنها منحت الأولوية لحقوق الطفل في رؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠، كما أنشأت عددا من المؤسسات لتعزيز احترام تلك الحقوق، بما في ذلك مركز الشفلّح للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يوفر التعليم والتأهيل والخدمات الاجتماعية والصحية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٨٨ - وحثت المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لحل التراعات المسلحة الجارية في العالم، وعلى إيجاد حلول عادلة ومناسبة للتدفقات الهائلة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا التي سببتها تلك التراعات. وأكدت أن قطر ستواصل من جانبها جهودها الرامية إلى تعزيز إيجاد مجتمعات آمنة وسلمية وشاملة للجميع تحترم فيها حقوق الطفل احتراماً كاملاً.

٨٩ - **السيد فيزونافونغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن حكومة بلده عززت في السنوات الأخيرة الإطار القانوني لحماية النساء والأطفال من جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف المترلي، من خلال اعتماد قوانين

تتعلق بالعدالة الجنائية للأحداث والعنف ضد النساء والأطفال. كما وضعت الحكومة خطة عمل وطنية بشأن منع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. وإضافة إلى ذلك، زادت النسبة المخصصة من الميزانية لصحة الأطفال وتعليمهم، واعتُمدت استراتيجية للتغذية، ونُفذت حملات تطعيم في شتى أرجاء البلد. ونجح مشروع تجريبي يستهدف تشجيع الانتظام في الدراسة في المناطق الريفية والنائية من خلال توفير وجبات غداء مجانية، وسيجري توسيع نطاقه ليشمل مناطق أخرى من البلد. وعلاوة على ذلك، يجري الإعداد للتقرير الوطني الثالث بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

٩٠ - واستدرك قائلا إنه لا تزال هناك تحديات ينبغي التغلب عليها، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق النائية من البلد، حيث لا تزال مستويات الفقر مرتفعة وخدمات الرعاية الصحية غير كافية. وستقوم حكومة بلده بأقصى ما في وسعها لضمان قدرة جميع الأطفال في البلد على التمتع بحقوقهم تمتعا تاما. وسيظل دعم الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة الإنمائية بالغ الأهمية في هذا الصدد.

٩١ - **السيد جيلينسكي** (كندا): قال إن العدد المتزايد من الأطفال المهاجرين يمثل أولوية عالمية ناشئة يجب معالجتها. وكندا عضو في الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، وهي تعترف بالإسهام الكبير لتلك المبادرة في حشد العمل والموارد لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له، بمن فيهم الأطفال المتنقلون. وتواصل كندا أيضا العمل على نحو وثيق مع المؤسسات المتعددة الأطراف والمنتديات الدولية لمكافحة جميع أشكال العنف ضد الأطفال وصغار السن، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح.

٩٢ - وأضاف قائلا إن كندا ترأس مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، التي ركزت في السنوات الأخيرة على التنفيذ العملي للأطر المعيارية، ولا سيما فيما يتعلق بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات أو التجاوزات ضد الأطفال. وعلاوة على ذلك، تعهدت كندا في أيار/مايو ٢٠١٦ بتقديم ٦٠٠ مليون دولار كندي كمساعدة إنسانية وإنمائية، بما يشمل مليون دولار كندي لدعم مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وسيوفر التمويل الدعم والتوجيهات الميدانية للعاملين في مجال حماية الأطفال بشأن الرصد والدعوة ووضع خطط عمل لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة.

٩٣ - **السيد الحسيني** (العراق): قال إن بلده يعتقد أن حماية الأطفال وتعليمهم شرطان مسبقان لإيجاد مجتمعات مستقرة وسلمية. ولذلك اتخذ العراق عددا من الخطوات لتعزيز امتثاله للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، بما في ذلك من خلال هيئة رعاية الطفل، التي تضم ممثلين من جميع الوزارات المعنية تحت إشراف وزير العمل والشؤون الاجتماعية، لوضع استراتيجيات لحماية الأطفال، بما في ذلك بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وقد اعتمدت الهيئة أطر عمل بشأن عمل الطفل، وزواج الأطفال، والتخلف عن المدارس، والأطفال المخالفين للقانون، والانتهاك الجنسي للأطفال، والأطفال ضحايا النزاع المسلح، والعنف ضد الأطفال، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وأخطار الألغام التي تهدد الأطفال. وتعمل الهيئة أيضا مع أصحاب المصلحة من الجهات الحكومية المعنية والمجتمع المدني لإدراج الأهداف والغايات المتعلقة بالأطفال من خطة عام ٢٠٣٠ في مبادراتها الرامية إلى تعزيز صحة الطفل، والتعليم والمساواة بين الجنسين، فضلا عن المبادرات الرامية إلى تعزيز المساءلة والرقابة. ويتخذ العراق أيضا إجراءات لضمان العيش بكرامة للأطفال

الذين فقدوا منازلهم. وفي هذا الصدد، تسعى وزارة الداخلية إلى مكافحة تشرد الأطفال من خلال توفير المآوي للأسر المشردة. كما يسعى العراق إلى تزويد هؤلاء الأطفال بالتعليم العالي الجودة، ويسعى من خلال قانون التعليم، الذي ينص على التعليم المجاني والإلزامي للأطفال، إلى منع الأطفال من التسرب من المدرسة لدخول سوق العمل.

٩٤ - وأضاف قائلا إن العصابات الإرهابية المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قامت بقتل الأطفال وإساءة معاملتهم، وتسببت في التشريد القسري للآلاف منهم في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وللهجمات الإرهابية في العراق أثر مروع على تعليم الأطفال وصحتهم، كما يعاني من سوء التغذية العديد من الأطفال الذين يعيشون في المناطق المحاصرة من قِبل العصابات الإرهابية. ويزداد تفاقم الوضع بسبب ارتفاع مستويات الفقر. كما يجري خطف الأطفال واحتجازهم في معسكرات الإرهابيين حيث يتعرضون لعمليات غسل مخ ويتدربون على القيام بالمزيد من الهجمات الإرهابية.

٩٥ - وتابع كلامه قائلا إن العراق يحث المجتمع الدولي على تعزيز آليات الرقابة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليتمكن من أن يكافح بمزيد من الفعالية الجرائم والأنشطة المتصلة بالإرهاب التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجب على المجتمع الدولي تكثيف تعاونه مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لتعزيز جهود تتُّبع الأنشطة الإجرامية والإرهابية وتجنيد الأطفال عبر شبكة الإنترنت. ويدعو العراق أيضا إلى إنشاء وكالة استخبارات دولية بهدف تعزيز تبادل المعلومات عن أنشطة الإرهابيين وتحركاتهم عبر الحدود.

٩٦ - وأكد أن العراق، رغم التحديات المتعددة الخطيرة التي يواجهها، عاقد العزم على الامتثال لجميع التزاماته الدولية المتعلقة بحماية الأطفال، وسيواصل السعي على وجه الخصوص إلى منع تجنيد الأطفال من قِبل الجماعات الإرهابية، وتقديم كل الدعم الممكن للأطفال في المناطق المحررة من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

٩٧ - **السيد أديوي** (نيجيريا): قال إن رئيس بلده يعطي الأولوية لبرنامج للتنمية الاجتماعية يستهدف توظيف ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ مدرس لتحسين نوعية التعليم في المدارس الحكومية. وإضافة إلى ذلك، ومتابعةً لحملة الدراسة الاستقصائية الوطنية لعام ٢٠١٥ الهادفة إلى إنهاء العنف ضد الأطفال، أطلقت الحكومة حملات إعلام وتوعية للأهل والأسر والمجتمعات المحلية على جميع المستويات بشأن حماية الأطفال من جميع أشكال العنف والإيذاء والاستغلال. وأنشأت الحكومة أيضا، للتصدي للعنف ضد الأطفال، فرقة عمل وطنية مشتركة لمنع الانتهاك الجنسي للأطفال، وتقوم بتنفيذ قانون يرمي إلى منع ومعاقبة مرتكبي الأعمال التي تؤذي الأطفال.

٩٨ - وأكد إدانة نيجيريا للأعمال النكراء المرتكبة ضد الأطفال النيجيريين، بما في ذلك استهداف المدارس، من قِبل جماعة بوكو حرام وغيرها من المنظمات الإرهابية. وقال إن عدداً من الطلاب، ولا سيما الفتيات، قد نقلوا من المناطق الشديدة الخطورة إلى مدارس مختارة في الوحدة الاتحادية في جميع أنحاء نيجيريا. وبدأت الحكومة أيضا عمليات إصلاح وإعادة بناء المدارس المتضررة والمجتمعات المحلية في شمال شرق نيجيريا في إطار مبادرة المدارس الآمنة.

٩٩ - وذكر أيضا إحراز تقدم موضوعي من خلال التعاون المتجدد والعمليات الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب فيما يتعلق بتأمين الإفراج عن فتيات مدرسة تشيبوك، والتي استعادت واحدة وعشرون منهن الحرية. وتتلقى الفتيات اللواتي أطلق سراحهن العلاج النفسي وتخضعن لبرامج استراتيجية لإعادة

الإدماج وإعادة التوجيه بهدف استعادة توازنهن العقلي والجسدي. وينبغي أن تكون جميع الفتيات ضحايا بوكو حرام قادرات على العودة للعيش مع أسرهن واستعادة كرامتهن وثقتهن في الإنسانية. وتعتبر الحكومة الأطفال المتورطين في الأنشطة الإرهابية ضحايا لا مخالفين للقانون.

١٠٠ - **السيدة أليماييهو** (إثيوبيا): قالت إن حقوق الطفل تعتبر أولية بالنسبة لحكومة بلدها بالنظر إلى أن أكثر من نصف السكان الإثيوبيين دون الثامنة عشرة من العمر. وبما أن الدستور الإثيوبي يكفل الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، فقد أنشئت وفقا لذلك سياسات وأطر تشريعية، فضلا عن آليات مؤسسية. وتركز السياسة الوطنية للطفل على التنمية والنمو والوقاية والحماية وإعادة التأهيل والرعاية والدعم، وهي عوامل حاسمة لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها وإعمالها على الصعيد الوطني. وقد استفاد الأطفال من التدابير الإدارية التي اضطلعت بها الحكومة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقضائية والقطاعات الأخرى.

١٠١ - واستطردت قائلة إن إثيوبيا قامت، إضافة إلى تحقيقها الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالحد من وفيات الأطفال ومن انتشار الزواج المبكر، بدمج أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا في خطتها الخمسية الثانية للنمو والتحول للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وتقر الخطة بأن الاستثمار في الأطفال أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.